

قرر :

مادة ١ - تردد حصيلة الرسم المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة ٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه في حساب خاص ينشأ لذلك في المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري تحت اسم "حساب دعم التقل البحري".

مادة ٢ - تحدد أوجه الصرف من المبالغ المعتدلة لدعم التقل البحري المشار إليها في المادة السابقة على الوجه الآتي :

- (١) تحديد أسطول التقل البحري وذلك بإصلاح السفن الموجودة حالياً وإحلال سفن أخرى محل السفن غير الصالحة.

(ب) زيادة الطاقة الكلية لأسطول التقل البحري بشراء سفن نووية جديدة من الترسانات المحلية والعالمية.

(ج) تعويض المسائر التي تحملها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري نتيجة قيامها - تنفيذاً لسياسة الدولة - بتسير خطوط ملاحية يكون تشغيلها غير اقتصادي.

مادة ٣ - يكون الصرف من مبالغ الدعم بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري على أن يعتمد قراره في هذا الشأن من وزير النقل البحري.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول بناء سنة ١٩٧٤ م.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ (٢٦ مارس سنة ١٩٧٤)

أئور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس القائم،

قرر :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه مدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٩ مارس سنة ١٩٧٤.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ (٢٦ مارس سنة ١٩٧٤)

أئور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة،

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / محمد نور الدين سعيد ، مديرًا عامًا برئاسة الجمهورية (١٢٠٠ - ١٨٠٠ جبهة) سنتين.

مادة ٢ - على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ (٢٦ مارس سنة ١٩٧٤)

أئور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧٤

بشأن بعض الأحكام الخاصة بدعم التقل البحري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري،

وعلم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام،

وعلم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الميزانية العامة للدولة،

وعلم قرار رئيس جمهورية رقم ٩٨٥ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم وزارة النقل البحري وتحديد اختصاصاتها،

وعلم موافقة مجلس الوزراء،

وبناءً على ما أرتأه مجلس الدولة،